

حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

د. شادية فتحي*

مقدمة:

مع انتهاء الحرب الباردة حدث تغييرا كليا في النظام الدولي وتحول الاهتمام من حماية أمن الدولة وسيادتها الى حماية الافراد داخل الدولة وهكذا طرحت الاجندة الانسانية نفسها بقوة على الساحة الدولية مؤكدة على معايير الامن الجماعي والتدخل الانساني وحماية حقوق الانسان Humanitarian Agenda

وقد اثر ذلك على السلوك الدولي على ثلاثة مستويات:

- زيادة الاهتمام بالافراد في مواجهة الدول.
- التأكيد على الحلول متعددة الاطراف للمشاكل الانسانية.
- التدخل لفرض عقوبات داخل الدول من اجل تعضيد حقوق الانسان ودعم ديمقراطية نظم الحكم.

في هذا الاطار بدا العالم وكأنه قد دخل عصرا حديدا يتسم بانتصار الديمقراطية واكتسابها للنظم الشمولية لهدف تحقيق احترام الانسان(١).

في هذا الاطار تحاول الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية وما هي آليات نشر الديمقراطية لحماية حقوق الانسان

وسوف يتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

اولا : الاطار المفهومي للعلاقة بين مفهومي حقوق الانسان والديمقراطية

ثانيا : مبدأ نشر الديمقراطية

ثالثا : آليات نشر الديمقراطية

اولاً: الاطار المفهومي للعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

نظرا لان كل من مفهومي حقوق الانسان والديمقراطية له طابع عالمي حيث يقوم على مبادئ معينة الا ان تطبيق هذه المبادئ يختلف باختلاف المجتمعات وفي هذا الاطار يجدر الاشارة الى ابعاد كلا المفهومين وطبيعة العلاقة بينهما

أ- مفهوم حقوق الانسان

* أستاذ مساعد- قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

لقد أضحت حقوق الإنسان تشغل موقعا مركزيا في الخطاب السياسي الدولي وأصبحت تمثل اطارا عاما لكل المجالات الانسانية(٢)

وحقوق الانسان هي حقوق عالمية لا ترتبط بحقوق فئة أو طبقة او جماعة بل تنتمي الى كل الافراد على قدم المساواه(٣)

ولما كانت حقوق الانسان وحرياته الاساسية كأى مفاهيم انسانية تتطور من حيث نطاقها ومعانيها بتطور حقوق المجتمعات فقد تباينت اجتهادات الباحثين بشأن تصنيف هذه الحقوق بالنسبة للحقوق الفردية فأنها تعتبر الاصل في حقوق الانسان إذ يتعين ان يتمتع بها باعتباره فردا يعيش في جماعة سياسية منظمة وتصنف هذه الحقوق الى مجموعتين رئيسيتين : اولهما الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة اخرى.

بالنسبة للحقوق الجماعية فهى تلك الحقوق التى ارتبطت من حيث نشأتها بحركات سياسية واجتماعية مختلفة وتمارس بشكل جماعي مثل الحق في تقرير المصير، وحقوق الاقليات، الحق في السلام، الحق في الحياة في بيئة صحية سليمة، حقوق العمال والاجانب، وحقوق السكان الاصليين(٤)

والتراث الفكري لحقوق الانسان هو نتاج التفاعل والاحتكاك بين ثقافات وحضارات شتى وقد تم تشكيل التراث العالمي لحقوق الانسان عبر موجات متتالية خلال الموجة الاولى تشكلت مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية اسهم في ارسائها الثورات الليبرالية في الدول الديمقراطية

وقد انعكست هذه الحقوق في بعض الوثائق مثل "الماجنا كارتا" في انجلترا ١٢١٥ ووثيقة الحقوق التي اصدرتها الثورة الانجليزية ١٦٨٨، ووثيقة اعلان استقلال الولايات المتحدة ١٧٧٦، ووثيقة اعلان حقوق الانسان والمواطن التي صدرت عن الجمعية التأسيسية الفرنسية بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩

الموجة الثانية : من الحقوق هي مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي اكدت عليها الثورات والحركات الاجتماعية ذات التوجه الاشتراكي وخاصة الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧

الموجة الثالثة : من حقوق الانسان برزت في ميثاق الامم المتحدة الذي انبثق عن مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية في اكتوبر ١٩٤٥ حيث تضمنت ديباحته التأكيد على ايمانه بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدرة وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

كما اكد الميثاق في مادته الاولى على حق هام من الحقوق الانسانية للشعوب وهو حق تقرير المصير الذي اعتبره اساس السلام العالمي بل واساس الحقوق الانسانية كافة(٥)

وطبقا لما اكدته نصوص الميثاق فان حقوق الانسان في الدولة لم تعد من الاختصاصات المطلقة للحكومات بل اصبحت شركة بين الدولة والمجتمع الدولي ومنظماته الدولية واضحى من حق وواجب أجهزة الامم المتحدة التدخل في أي دولة تقدم على المساس بحقوق الانسان.

وقد تمثل الانجاز الاول للمنظمة العالمية في مجال حقوق الانسان في اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي ديسمبر ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة اتفاقيتين دوليتين هامتين تضمنتا قواعد قانونية تفصيلية بحقوق الشعوب وحقوق الانسان وحرياته الاساسية هاتان الاتفاقيتان هما: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد دخل هذان العهذان حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦ اثر توقيعهما والتصديق عليهما من جانب العدد المنصوص عليه من الدول . وقد استند هذا العهد ان على عد ه محاور رئيسية أهمها:

- تحرير الشعوب من قهر الاستعمار القديم والجديد.
 - تحرير الانسان من القهر بتحريم الاسترقاق وتجارة الرقيق وسياسة الفصل العنصري.
 - تحرير الانسان من قهر وظلم الحكومات والسلطات واصحاب الاعمال.
 - تحرير الانسان من اسباب ضعفه بقدر الامكان بتقرير حماية خاصة للفئات الانسانية الضعيفة كالطفل والمرأة وكبار السن
- وقد اعتمدت الامم المتحدة في عملها على مجموعة من اللجان مثل "لجنة حقوق الانسان" التي انشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- هذا الى جانب بعض اللجان التي انشأتها الجمعية العامة مثل اللجنة الخاصة بمكافحة التمييز العنصري واللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي العربية المختلفة وقد تشكلت هذه اللجنة عام ١٩٦٦، وتتمتع هذه اللجان باستقلالية كبيرة من الناحيتين التنظيمية والوظيفية مما يزيد من فاعلية ادائها لوظائفها(٦)

والواقع ان الاعتقاد بعالمية حقوق الانسان وتوافر رغبة جماعية للمشاركة في حركتها يمثل مفارقة واضحة للواقع حيث ان هناك اتجاه واسع داخل بعض الدول يرفض ان تتحول حقوق الانسان الى "عقيدة" أو "دوجما" وفي هذا السياق يشار الى حالات الصين والدول الاسلامية حيث يتم النظر الى الاعلان الصادر عن الامم المتحدة والوثائق المنبثقة عنه باعتبارها نتاج حضارة مركبة مستمدة من التراث اليهودي المسيحي ومن التراث العقلاني لعصر النهضة مما يجعل الاطار الفكري المعاصر لحقوق الانسان لا يتفق مع الايديولوجية السائدة في الصين كما لا يتفق مع المبادئ الاسلامية خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل حرية التعبير، المساواة بين المرأة والرجل، عقوبة الاعدام، وحق الاجهاض، ناهيك عن ان بعض هذه القضايا لا يوجد اتفاق عليها داخل المنظومة الغربية.

ونظرا لوجود هذه المفارقة بين حقوق الانسان على المستوى النظري في الت نظيمات الدولية والسياسات الغربية وبين الواقع المعاش لعادات وتقاليده الشعوب الاخرى فان القضية لا بد ان تطرح في سياق مختلف ولا بد من البدء بالتسليم بوجود اختلافات قائمة لا بد من فهمها حتى يمكن التغلب على العقبات خاصة انه بالرغم من تبلور حقوق الانسان في المواثيق الدولية خلال القرن المنصرم الا انه كان احد اكثر القرون دموية حيث شهد حربين عالميتين وشهد ملايين الضحايا سقطوا ضحايا للعنف الذي مارسه النظم السلطوية كما يشهد انتهاكات يومية لحقوق الانسان على كثير من المستويات (٧) ومن اللافت للنظر انه منذ صدور اعلان حقوق الا نسان عام ١٩٤٥ لم يتوقف الغرب عن ارتكاب اعمال نافية له ويكفي الاشارة في هذا السياق الى ان الغرب قد قدم كل انواع الدعم العسكري والمادي والمعنوي لاكثر النظم معاداه لحقوق الانسان (٨)

ب- مفهوم الديمقراطية:

مفهوم الديمقراطية هو مفهوم متعدد الابعاد يحوي حزمة مع قدة من المفاهيم والاجراءات ولا تتبنى الدراسات المعاصرة ابعادا محددة لتعريف مفهوم الديمقراطية إلا ان هناك عناصر رئيسية معينة تمثل جزءا من مفهوم الديمقراطية مثل تأكيد السيادة الشعبية والمساواة وحكم الاغلبية وحماية الاقليات وضمان الحريات المدنية والسياسية (٩)

وبالرغم من الانتقادات التي توجه للديمقراطية الا انها قدمت نفسها - منذ مطلع القرن الثامن عشر للانسان الحديث على انها حلم للحرية والاستقلال حيث تتيح الديمقراطية امكانيات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفهم العملية السياسية والاسهام في وضع الاجندة السياسي.

وهذه الامكانيات التي تقدمها الديمقراطية للمواطنين تؤدي الى توفير الحقوق والحريات العامة.

بالرغم من هذه المبادئ العامة التي يقوم عليها مفهوم الديمقراطية الا انه ما زال يثير قدرا من عدم الاتفاق. حيث ان الديمقراطية قد تعنى اشياء مختلفة لشعوب مختلفة في ازمنا واماكن مختلفة.

حيث لا توجد نظرية ديمقراطية واحدة بل هناك عدة نظريات ديمقراطية وفي هذا الاطار قد

تبدو الديمقراطية بسيطة جدا في المجتمعات المعقدة ومعقدة جدا في المجتمعات البسيطة (١١)

ومن ثم فانه لا توجد نظرية واحدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلي . يمكن بالتالي نقلها

وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي والديمقراطية كما نشأت تاريخياً في المجتمعات الغربية تأثرت

بشكل واضح بالتاريخ الاجتماعي لكل دولة، فالديمقراطية الانجليزية تختلف اختلافاً جوهرياً عن

الديمقراطية الفرنسية، وهذه تختلف بشكل واضح عن الديمقراطية الامريكية (١٢)

وفي هذا الاطار يؤكد جيوفاني سارتر " اننا لا يمكن ان نأمل في تصدير النمط الغربي الكامل

للمدقراطية، فالدول حديثة النمو أو الدول النامية لا يمكن ان تبدأ حيث انتهت الدول الاوربية، وكل ما

يمكن ان تتطلع اليه الدول الغربية هو تقليل عدد النظم الاستبدادية وزيادة عدد الدول التي تحترم حقوق الانسان وأي اهداف شديدة الطموح يمكن ان تفقد لنتائج عكسية" (١٣)

في هذا الاطار اشار د. بطرس غالي الامين العام للاسبق للامم المتحدة في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينيا في ١٤ يونيو ١٩٩٢ " ان الديمقراطية ليست حكراً على أحد فهي يمكن ان تمثل جميع الثقافات وجميع الحضارات وفي هذا الاطار أكد على ما يلي:

- يجب ان تكون كذلك الديمقراطية اسلوب يمكن ان يأخذ اشكالا متعددة لها من المرونة ما يجعلها تستوعب الواقع المحلي لكل مجتمع بطريقة فعالة.

- إن الديمقراطية ليست نموذجاً ينقل عن بعض الدول، ولكنها هدف ينبغي ان تحققه كافة الشعوب.

- إن الديمقراطية هي التعبير السياسي عن التراث المشترك، وهي الثروة التي يتقاسمها الجميع.

- إن الديمقراطية هي نظام سياسي تتأكد بموجبه حقوق الانسان الى اقصى درجة (١٤)

ج- العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان

العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان تعتمد بدرجة كبيرة على كيف يعرف الانسان الديمقراطية، فالديمقراطية هي النظام الذي يعتمد على حكم الاغلبية وحماية حقوق الانسان، ومن ثم فان هناك توافق بين مفهومي الديمقراطية وحقوق الانسان ولا يمكن تعريف حقوق الانسان الا في ظل الديمقراطية.

وفي هذا الاطار عرف الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انها الحق في المشاركة في الحكومة من خلال انتخابات حقيقية ويتم اجرائها بشكل منتظم، وفي هذا السياق لا يتطلب دعم الديمقراطية مراقبة حقوق الانسان فقط، ولكن مراقبة حقوق الانسان تحتاج ايضا الى ديمقراطية.

بالنسبة للعلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية على مستوى التنظيم الدولي فقد كان النقاش الدائر حول حقوق الانسان هو السبيل الذي امكن من خلاله اعادة طرح قضية الديمقراطية كموضوع وسلاح امكن من خلاله فتح ثغرة في جدار حائط السيادة خاصة ان مبدأ حق الشعوب ب تقرير مصيرها لا يتضمن فقط حق التحرر من المحتل الاجنبي ولكن ايضا حق الاختيار الحر لشكل النظام الحاكم.

وفي هذا الاطار لم تتردد الامم المتحدة في التدخل لفرض احترام الحكم الديمقراطي وقاعدة الاغلبية، ويشار في هذا السياق الى حالة روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) التي لم تقبل عضويتها في الامم المتحدة الا عام ١٩٨٠ بعد نقل السلطة الى الاغلبية السوداء . كما يشار الى حالة دولة جنوب افريقيا التي فرض عليها حصار محكم وطردت من الامم المتحدة حتى تم الغاء نظام الفصل العنصري.

استنادا الى هذا الاساس وتلك الارضية تحولت قضية الديمقراطية الى أداة للتشكيك في شرعية النظم المعادية وزعزعة استقرارها.

وقد استند هذا التحول الى الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي والذي ضم ممثلين عن الولايات المتحدة وكندا . وقد تم التوقيع على هذه الوثيقة في أغسطس ١٩٧٥ ، حيث تضمنت هذه الوثيقة فصلاً خاصاً (الفصل السابع) عن احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية بما فيها حرية التفكير والضمير، والدين، والاعتقاد.

وبالرغم من اصرار الاتحاد السوفيتي على ان يدرج في الفصل السادس من نفس الوثيقة نصاً يؤكد على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية التي تقع في نطاق الصلاحيات الوطنية لاي من الدول المشاركة" بالرغم من ذلك الا ان ثورة المؤمنين بالديمقراطية في الداخل والحركات الرفضة للهيمنة الشيوعية مضافا اليها ضغط الديمقراطيات الغربية من الخارج ادت ضمن حزمة من الاسباب المتعددة الى انهيار الاتحاد السوفيتي.

بالرغم مما سبق الاشارة اليه، فان ميثاق الامم المتحدة يخلو تماما من كلمة ديمقراطية ويرجع ذلك الى عدة اسباب:

- يفترض وفقا للمنهج التقليدي ان تدور العلاقات بين الدول ايا كانت ودون اعتبار لطبيعة نظمها السياسية
- ان جميع الدول المؤسسة للامم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية كان ينظر اليها باعتبارها دولاً ديمقراطية حيث استبعدت الدول الدكتاتورية المهزومة من عضوية الامم المتحدة مؤقتاً على الاقل.
- كان من الاهمية بمكان خلال هذه المهلة تحييد الجدل والخلاف حول ديمقراطية النظم السياسية وشرعيتها منعا لاثارة أي خلافات حادة بين الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي، والشرط الوحيد الذي وضعه الميثاق هو ان تكون الدول محبة للسلام وقادرة على الوفاء بالتزامات العضوية (١٥).

ثانياً: مبدأ نشر الديمقراطية (دور الولايات المتحدة الامريكية)

وقال "فرانسيس فوكوياما" فان حاجة الدول الديمقراطية الى العمل سوياً من اجل نشر الديمقراطية والسلام العالمي هي فكرة قديمة قدم الليبرالية ذاتها . وقد سبق لـ "إيمانويل كانط" في مقالة الشهير "السلام الدائم" وكتابة "محاولة لكتابة تاريخ عالمي" أن عرض لفكرة تأسيس عصابة دولية بين الدول الديمقراطية المطبقة لمبدأ سيادة القانون" ويبرر وجهة نظره السابقة اعتماداً على ان العالم في المستقبل المرئي سينقسم الى شطرين : شطر قد تخطي التاريخ (الدول الديمقراطية الليبرالية)، وشرط لا يزال غارقاً في التاريخ (دول استبدادية)

وسيقوم العالمان التاريخي وما بعد التاريخي جنباً الى جنب ولكنهما منفص لان، ولن يكون بينهما في اطار الموجة الثالثة من حقوق الانسان تفاعل الا في حدود ضيقة، غير انه ستكون ثمة محاور يصطدم العالمين حولها أول هذه المحاور هو النفط الذي لا يزال مركزاً في العالم التاريخي وهو

حيوي بالنسبة للرخاء الاقتصادي لعالم ما بعد التاريخ. أما المحور الثاني للتفاعل فأقل وضوحاً من النفط في الوقت الحاضر غير انه قد يصبح على المدى الطويل سبباً لمتاعب اكبر الا وهو الهجرة من دول فقيرة غير مستقرة الى الدول الغنية الآمنة . ولعل وجهة النظر السابقة تجعل قضية نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان تمثل صمام امان لحماية مصالح الدول الديمقراطية في الغرب (١٦)

لقد كان لتزايد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان تأثيره المباشر على دفع بعض الدول والمنظمات الدولية الى محاولة توظيف هذه القضية توظيفاً انتقائياً لتحقيق اهداف سياسية من خلال تبني مبدأ " نشر الديمقراطية "

وذلك اعتماداً على آليات متعددة تبدأ من محاولة تقديم مساعدات لمؤسسات المجتمع المدني، مروراً بتقديم مبادرات دبلوماسية، وانتهاءً باستخدام الاداء العسكرية.

وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي تبنت هدف "نشر الديمقراطية " ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام السياسي الأمريكي من ناحية ونمط السياسة الخارجية الامريكية من ناحية اخرى ويتضح ذلك فيما :

أ. الديمقراطية في النظام السياسي الأمريكي

لقد اسهمت معظم الحضارات في تكوين الديمقراطية الامريكية ووفقاً

"هارولد لاسكي" فإنه لا يوجد دولة عملت ما عملته امري كما لتجعل من فكرة التقدم جزءاً من التكوين الفكري للإنسان، ومن الحرية حتماً تغلب على دعاوي النشأة والثروة .. لقد هيأت للرجل العادي فرصة التقدم على نحو لم يعرفه في أي مكان آخر "

ومنذ ظهور الولايات المتحدة كجماعة سياسية مستقلة كانت ديمقراطية سياسية . وفي أعماق توليدها يوجد فكرة حكم الأغلبية عن طريق النظم التمثيلية.

وقد أقام الدستور الأمريكي ديمقراطية سياسية، وتضمنت الظروف التي طبق فيها قدراً كبيراً من المساواة الاجتماعية وقد لعب النظام التعليمي دوراً هاماً وتاريخياً في إرساء الديمقراطية الامريكية، حيث يتم من خلاله التأكيد على أن لكل فرد الفرصة الكاملة للصعود الى قمة الهرم الاجتماعي. كما أن الحياة السياسية مفتوحة أمام الناس العاديين أكثر من أي بلد آخر.

في هذا الإطار فإن احترام القانون والقواعد الموضوعية يمثل جوهر الديمقراطية الأمريكية، وهو ضمان للحرية الأمريكية وفقاً لما يراه "هارولد لاسكي" (١٧)

وقد أكد الدستور الأمريكي في "وثيقة الحقوق" التي اقترحت في ٢٥ سبتمبر ١٧٨٩ وتم إقرارها في ديسمبر ١٧٩١ على مجموعة هامة من الحقوق والحريات المدنية مثل حرية العبادة والكلام والصحافة، وحق الاجتماع والمطالبة برفع الأجور حيث نص التعديل الأول "ول على أنه "لا يصدر

الكونجرس أي قانون خاص دين من الأديان، أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".

كما نص الدستور في الفقرة الأولى من التعديل الرابع عشر على أن " جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة، ومواطني الولاية التي يقيمون فيها، ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق قانون ينتقص من إمتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة، كما لا يحوز لاي ولاية أي تحرم أي شخص من الحياة، أو الحرية ، أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.(١٨)

وبالرغم من أن تطور موازين القوة في المجتمع الأمريكي قد فرض على الولايات المتحدة أن تتبنى نظام سياسي وإجتماعي ديمقراطي يقبل بالتعددية، ويضمن كافة حقوق الأطراف على اساس من القانون والشفافية والمحاسبية، بالرغم من ذلك إلا أنها لم تتخلى عن مبادئ القوة والعنف والعنصرية والتمييز(١٩).

وما تزال التفرقة العنصرية بين البيض والسود تمثل معضلة أمريكي ة. وبعد مضي أكثر من ١٣٠ عاما على إلغاء العبودية وإقرار مبدأ المساواة القانونية، إلا أن الفصل العنصري الإجتماعي والسياسي ما زال قائماً . حيث ينعزل السود في مناطق معينة، يغلب عليها الفقر والمرض والبطالة والعنف، بالإضافة إلى إنعزال السود في وظائف الخدمات بدرجة أكبر من غيرها من الوظائف(٢٠)

ب . نشر الديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية:

تعد الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي أولت هدف بناء ونشر الديمقراطية وحقوق الانسان مكانة متميزة في سياساتها الخارجية.

وهناك عدد من الملاحظات يمكن إدراجها على دور الولايات المتحدة في هذا السياق.

- إن دور الولايات المتحدة الأمريكية في بناء النظم الديمقراطية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يعكس التناقض في مواقف السياسة الخارجية الأمريكية فكلماً يشير "نعوم تشومسكي" ليس هناك من إيمان فيما يخص السياسة الخارجية أكثر عمقاً في النفوس من الإيمان برؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهي تستنسخ في أرجاء العالم .. والإيمان بهذه العقيدة قد يبدو مستغرباً .. إن استعراضاً خاطفاً للسجل التاريخي يبين أن المحور الدائم في سياسة الخارجية الأمريكية إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها، واللجوء الى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التي قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول الى الحلبة السياسية . مع هذا فثمة معنى تكون العقيدة الشائعة بموجبة أمراً مقبولاً . فإذا كنا نعني بـ "الديمقراطية على الاسلوب الامريكي " نظاماً سياسياً يجرى إنتخابات منتظمة دون تهديد خطير لحكم طبقة رجال الاعمال، فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة هم، إذن، توافقون بلا ريب الى رؤيتها وهي

تثبت في ارجاء العالم . لذلك فإن تلك العقيدة لا تقوضها الحقيقة القائلة بأنها تنتهك باستمرار بتفسيرات مختلفة لمفهوم الديمقراطية: كنظام يقوم فيه المواطنون بدور ذي معنى في إدارة الشؤون العامة"

وفي هذا الاطار يكون على الولايات المتحدة أن لا تعارض دائما الأشكال البرلمانية بل على العكس فإن هذه الأشكال مقبولة بل ومفضلة إذا لبت الشروط الجوهرية التي تتمثل في الحفاظ على مصالح رجال الاعمال، وإذا وفي قطر ما بشروط أساسية معينة تتسامح عندئذ مع الأشكال الديمقراطية . (٢١)

- إن وضع الولايات المتحدة قضية الديمقراطية في سلم أولوياتها يدعمه مبدأ السلام الديمقراطي وكان الرئيس الامريكى "ودرو ويلسون" يؤمن بمبدأ أن الديمقراطيات هي أكثر ميلا للسلام في الدول غير الديمقراطية، وإقرار السلام يحتاج الى مشاركة الدول الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس خاضت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، وذلك على أساس أن قوات الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا سوف تحارب لجعل العالم آمن لتحقيق الديمقراطية. فقد كان يرى أن إحلال نظم ديمقراطية محل النظم غير الديمقراطية يمكن أن يجعل الحرب العالمية الأولى هي آخر الحروب .

وواقع الأمر أن التاريخ لا يعضد هذا المبدأ بشكل مطلق، وتاريخيا يمكن أن تكون النظم الديمقراطية عنيفة بنفس درجة النظم غير الديمقراطية، وخاصة في مجال الدفاع عن النفس، حيث يمكن أن تحارب النظم الديمقراطية النظم غير الديمقراطية كما يمكن أن تحارب بعضها البعض . كما أن التاريخ يثبت أن النظم الديمقراطية تميل الى أن تتعاضد وتتلاصق مع بعضها البعض في مواجهة النظم غير الديمقراطية، بينما يميلون الى حل منازعاتهم بالطرق السلمية للمفاوضات (٢١)

- أن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد انها دولة ذات رسالة تؤمن بها، وقد ظهر ذلك بشكل واضح منذ نصف القرن التاسع عشر فيما عرف بايديولوجية " القدر المكتوب " لرسالة أمريكا . وفي هذا الاطار فان هناك اتجاهين في النزعة المثالية الامريكية :

الوجه الاول: تغلب عليه مسحة دينية حيث ان معظم مواطنى الولايات المتحدة من المسيحيين البروتستانت المتأثرين بقصص العهد القديم التي يدور معظمها في الاراضى المقدسة بفلسطين.

الوجه الاخر : أن التاريخ الامريكى يفخر بأن الولايات المتحدة هي أول دولة تدعو للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، والمواطن الامريكى المتدين يرى انه بدعوته الى المحبة والاخاء والسلام يدعو أيضاً للديمقراطية وحقوق الانسان

- برزت الدعوة لحقوق الانسان بوضوح فى السياسة الخارجية الامريكية خلال ادارة الرئيس كارتر (١٩٧٧ - ١٩٨١) والذي عمل على تنمية الاهتمام بحقوق الانسان كركيزة اساسية خلال فتوة رئاسته، حيث اقام مكتب لشؤون حقوق الانسان والجوانب الانسانية فى ادارته، واوكل اليه مهمة اصدار تقرير عن حقوق الانسان فى العالم وتقديمه الى الكونجرس (٢٤).

- بدأ الربط بين الديمقراطية وحقوق الانسان فى ظل ولاية الرئيس "رونالد ريجان" حيث تم اعتبار الديمقراطية افضل حامى لحقوق الانسان " The best safe guard واستمر هذا المبدأ سائدا فى الادارات الامريكية المتتالية فى ظل رئاسة الرئيس جورج بوش (١٩٨٩ - ١٩٩٢) والرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) والرئيس جورج دبيلو بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)

فى عهد الرئيس ريجان تعاضم الحديث عن ح قوق الانسان وان الديمقراطية الى درجة انه دعا فى خطاب له فى عام ١٩٨٢ امام البرلمان البريطانى الى " حملته من أجل الديمقراطية " فى العالم اجمع وقد كان المقصود بهذه الحملة هو تغيير فى السياسة الخارجية الامريكية التى ظلت لسنوات طويلة تدعم أنظمة الحكم الدكتاتوروية.

وفى ظل ادارة الرئيس الجمهورى " جورج بوش " (١٩٨٩ - ١٩٩٢) والتى شهدت نهاية الحرب الباردة وبداية تحول النظام الدولى كان هناك تأكيد على أولوية قضية حقوق الانسان والديمقراطية من أجل دعم اهداف الولايات المتحدة الامريكية.

وفى ظل ادارة الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) اصبحت تقارير الخارجية الامريكية حول الديمقراطية وحقوق الانسان ورقة ضغط مهمة فى تحديد السياسة الخارجية الامريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا التجارية.

وفى اعقاب احداث ١١ سبتمبر شغلت قضية نشر الديمقراطية اولوية فى السياسة الخارجية الامريكية حيث احتلت قضية دعم الديمقراطية مكانة متميزة فى استراتيجية الامن القومى الامريكى " حيث استنهل الرئيس الامريكى الوثيقة بالدعوة الى تأسيس توازن قومى فى صالح الحرية، حيث حوت هذه الاستراتيجية أربعة سياسات رئيسية هى : (التعددية الجديدة والضربة الوقائية) والحفاظ على السمو والنفوق الامريكى، ونشر الحرية والديمقراطية.

بالنسبة لنشر الحرية والديمقراطية فقد اكدت الوثيقة على انه يجب على الولايات المتحدة ان تدافع عن الحرية والعدالة وحكم القانون وتحديد السلطات المطلقة للدولة وحرية العمل والتعبير والمساواة وحقوق المرأة والاديان المختلفة واحترام الملكية الخاصة وذلك من خلال ما يلى :

- التحدث بصدق عن انتهاكات حقوق الانسان التى لا جدال فيها عن طريق التصويت ضد أى انتهاك فى المنظمات الدولية.
- توظيف المنح والمساعدات الخارجية من اجل الاهداف السابقة، والتأكد ان الدول تسير فى خطاها نحو الديمقراطية مع مكافأة هذه الدول لخطواتها الجادة
- العمل على جعل الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية ادوات رئيسية فى علاقة الولايات المتحدة مع الآخرين، مع السعى للتعاون مع الدول الديمقراطية والضغط على الحكومات التى تتجاهل حقوق الانسان حتى يمكن الوصول لمستقبل أفضل.

- بذل جهد خاص من أجل النهوض بحرية الدين والدفاع عنه من الحكومات المستبدة.

وهذه الوسائل التي سيتم تدعيمها بالادوات الدبلوماسية العامة من أجل نشر الافكار التي تضيء أمل الحرية في المجتمعات التي يحكمها نظم استبدادية(٢٦).

ومن الواضح ان جهود نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في اعقاب احداث ١١ سبتمبر قد وجهت بشكل اساسى الى منطقة الشرق الاوسط نظرا للرؤية الامريكية التي تربط بين احداث ١١ سبتمبر ووضع الديمقراطية وحقوق الانسان فى المنطقة الشرق الاوسط على انها مركز العدو فى الحرب على الارهاب التي تستهدف اعلاء القيم الديمقراطية واسلوبها فى الحياة كما أن الاوضاع الداخلية فى دول منطقة الشرق الاوسط تمثل تربة خصبة لنمو الارهاب والتطرف فى ظل نظم تعاني من عجز الحرية وعجز الديمقراطية وفى ظل بيئة تعاني من الفقر والركود وتفقر النساء الى حقوقهن ويحرم من تحصيل العلم (٢٧)

وفى هذا الاطار فان الديمقراطية يمكن ان يكون لها دور فى احلال السلام فى العالم ومنطقة الشرق الاوسط فى اطار ما يسمى بالسلام الديمقراطى . كما ان الولايات المتحدة سوف تزدهر كشعب وكدولة فى عالم من الديمقراطيات بدلاً من النظم الاستبدادية الفوضوية(٢٨).

ووفقا لما يشير اليه "ستيفن هوك" Steven w Hook " فى كتاب " تصدير الديمقراطية " exporting democracy " فإنه لا يوجد دولة كان لها مثل هذا التأثير على ديمقراطية العالم - سواء كان ذلك بشكل ايجابي أو سلبي أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية - وذلك نظراً لما تملكه من أماكن سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية وقدرتها على استخدام هذه الإمكانيات، ولذلك لم يكن مثيراً للدهشة أن يثير دورها فى هذا السياق شكوكاً كبيرة خاصة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (٢٩).

حيث نقلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الولايات المتحدة من مرحلة القوة العظمى الوحيدة التي مارست هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال قيادتها لعملية العولمة، الى مرحلة الهيمنة الأمريكية التي تمارس فى ظلها دور الإمبراطورية الكونية، وقد كان شعار " من ليس معنا فهو ضدنا " هو فاتحة عهد تقنين الهيمنة، فلم تعد الولايات المتحدة تكفى باستعراض قوتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية بل انتقلت الى مجال اصدار الأوامر للدول للدول الأخرى (٣٠) فى هذا السياق فإن دور الولايات المتحدة للترويج للديمقراطية فى الدول العربية هو دور ترد عليه كثير من التحفظات ذلك لأنه كما يشير ادوارد سعي د" على مدى جيلين كاملين من الزمن وقفت الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط غالباً الى جانب الطغيان والظلم، ولم تساند الولايات المتحدة رسمياً أياً من الصراعات من أجل الديمقراطية، أو حقوق المرأة، أو العلمانية، أو حقوق الأقليات . وبدلاً من ذلك فقد قامت إدارة أمريكية بعد أخرى بتدعيم الاتباع المذعنين الممقونين، وأشاحت بوجهها بعيداً عن جهود الشعوب الصغيرة بتحرير أنفسها من الاحتلال العسكرى مقدمة فى الوقت نفسه التمويل لأعدائها، وقد شجعت الولايات

المتحدة النزعة العسكرية - غير المحدودة وانخرطت الى جانب فرنسا، وبريطانيا، وا لصين، وألمانيا، ودول أخرى في مبيعات هائلة للأسلحة في كل بقعة من بقاع المنطقة (٣١).

ثالثاً: آليات نشر الديمقراطية

- بالرغم من بروز دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم ونشر الديمقراطية تحت مظلة حماية حقوق الانسان، إلا أنه لا يمكن اغفال دور الدول الغربية الأخرى وكذلك دور المنظمات الدولية والاقليمية وبشكل عام فقد تنوعت آليات نشر الديمقراطية في هذا السياق وذلك على النحو التالي:

أ) استخدام الاداة العسكرية.

ب) طرح المبادرات والوثائق.

ج) تقديم المساعدات لمنظمات المجتمع المدني.

أ- استخدام الاداة العسكرية لنشر الديمقراطية:

تأتى الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي تُدعم استخدام الاداة العسكرية لنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية، وهي في هذا تنطلق من مبدأ اساسي يتمثل في حماية المؤسسات الليبرالية ونمط الحياة الامريكية في الداخل، وكلما ازدادت قوة الولايات المتحدة كلما ازداد الاهتمام بتصدير هذه القيم، وخلال القرن المنصرم نادراً ما يجد الباحث حاله تدخل عسكري امريكي لم تتخذ هدف بناء الديمقراطية وحماية القيم الليبرالية كغطاء لها.

كما تشير المراجعة التاريخية الى أن استخدام الاداة العسكرية في هذا السياق عادة ما يتوكل مع اهداف أخرى مثل حماية الامن والمصالح الامريكية وهذا المسلك غير مفارق لحقائق التاريخ التي تشير الى ان النظم والامبراطوريات المهيمنة تسعى لتصدير نظمها السياسية والاقتصادية (٣٢).

هناك عديد من الامثلة على استخدام الاداة العسكرية لنشر الديمقراطية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي أثناء وبعد الحرب الباردة، وفي أعقاب احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفيما يلي سوف يتم الاشارة الى حالة اليابان بعد الحرب الثانية وحالة العراق بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

- بالنسبة لحالة اليابان :

فقد كان استخدام الولايات المتحدة الامريكية للأسلحة النووية مرتين ضد اليابان في هيروشيما ونجازاكي في اغسطس ١٩٤٥ أول سابقة من نوعها في التاريخ ، وقد استهدفت من وراء ذلك سحق مقاومة الشعب الياباني والعسكرية اليابانية من خلال هزيمة عسكرية كاملة

وقد انفردت الولايات المتحدة باحتلال اليابان، وتم اجراء اول انتخابات حزبية ديمقراطية ١٩٤٥ فاز فيها الحزب الليبرالى وصدر اول دستور يابانى تحت اشراف الجنرال "ماك ارثر " واصبح سارى المفعول اعتباراً من أول مايو ١٩٤٧. وقد نص فى مادته التاسعة على ان " الشعب اليابانى يرفض الى الابد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. ولكى يتسنى تحقيق الهدف الذى ترمى اليه الفقرة السابقة فانها سوف لا تستبقى قوات فى البر، ولا فى البحر، ولا فى الجو أو أية طاقات اخرى متعلقة بالحرب، كذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة فى شن الحرب.

وقد تضمن برنامج اعادة تأهيل اليابان ثلاثة عناصر رئيسية هى نزع السلاح، والتحول الديمقراطى، واستعادة القوة الاقتصادية اليابانية وقد استجاب اليابانيون لهذه التحولات والتمروا بأمر الامبرطور بالتجاوب معها، وابتداء من سنة ١٩٤٨ قدمت الولايات المتحدة لليابان مساعدات وتسهيلات تجارية، واوفدت احد خبراء المال الامريكين (جوزيف دودج) لبناء ميزانية متوازنة، مما ادى الى انتعاش اليابان اقتصادياً، وتحسين الميزان التجارى وزيادة الدخل القومى وفى سبتمبر ١٩٥١ وبمقتضى معاهدة سان فرانسيسكو تعهدت الدول الحليفة بسحب قوات الاحتلال من اليابان خلال ٩٠ يوماً مع جواز عقد اتفاقات ثنائية لابقائها فى اليابان وهذا ما حدث مع الولايات المتحدة التى وقعت مع اليابان معاهدة امنية تضمنت تعهد اليابان بالسماح للقوات الامريكية بالبقاء على اراضيها وبعد مضى خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت اليابان رحلة الصعود الاقتصادى، حيث حدث انتعاش اقتصادى نشأ عن الحرب الكورية ١٩٥٠ مما أدى الى قيام الحكومة بتجديد البنية الاساسية واعادة بناء الاسطول التجارى، وبدأت فى استيراد التكنولوجيا الغربية وتطويرها . وقد استفادت اليابان من التسهيلات التى قدمتها لها الولايات المتحدة نظرا لنشوب الحرب الباردة واستفادت من ا لحماية الامنية الامريكية التى مكنتها من تضمين الانفاق العسكرى مما ادى الى نمو الاقتصاد اليابانى لتشغيل المرتبة الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة

ولعل اهم ما يلاحظ على استخدام الاداة العسكرية لنشر الديمقراطية فى اليابان مايلى :

- ان نجاح النموذج اليابانى يرجع بشكل اساسى الى الدعم الاقتصادى الذى قدمت الولايات المتحدة خاصة فى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية مما ادى الى صعود اليابان اقتصادياً.

- أن تقبل اليابان للدور الامريكى بعد الحرب ارتبط بشكل اساسى بانهييار قدرتها على المقاومة فى اعقاب هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، اضافة الى وجود منظومة عقيديه تقوم على العمل والطاعة وروح الانضباط.

بالنسبة لحالة العراق:

التدخل العسكرو الأمريكي فى العراق بدأت أرهاصات الاستعداد له خلال العمليات العسكرية فى أفغانستان عندما بدأ الحديث عن الهدف التالى للحرب على الإرهاب.

فى هذا الاطار أرسل عدد من أعضاء مشروع " القرن الأمريكى الجديد " خطاباً مفتوحاً الى الرئيس عقب أحداث ١١ سبتمبر يؤكدون فيه على أن الحرب ضد الإرهاب لا بد أن يصاحبها تغيير النظام الحاكم فى العراق حتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط بين العراق وتنظيم القاعدة حيث أن أى استراتيجية للخلاص من الإرهاب لا بد وأن تتضمن أيضاً التخلص من نظام حكم الرئيس صدام حسين. وفى سبتمبر ٢٠٠٢ أبلغ بوش الجمعية العامة للامم المتحدة أنه سوف يطلب من مجلس الأمن تفويضاً لشن الحرب على العراق ثم صدر قرار الكونجرس فى ١٠ أكتوبر بالتصديق على استعمال القوة العسكرية للدفاع عن أمن الولايات المتحدة من التهديدات المستمرة التى يمثلها العراق.

وقد بدأت الحرب فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بعد أن فشلت الولايات المتحدة وبريطانيا فى الحصول على قرار دولى يفوضهما فى استعمال القوة العسكرية.

روجت الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من الدوافع التى تعضد التدخل الأمريكى فى العراق كان من بينها دافع بناء نظام ديمقراطى فى العراق ولكنه لم يكن فى مقدمتها، ويتضح ذلك من خلال ما يلى:

- السبب الرئيسى المعلن للعدوان على العراق هو استمراره فى تطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية ونووية، وأن هناك خوف من انتقال هذه الأسلحة الى أيدي التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وقد قامت الولايات المتحدة بحملة دبلوماسية وأعلامية مكثفة داخل المحافل الدولية وخارجها الغرض منها دفع المجتمع الدولى الى تأكيد اتهاماتها للعراق . وقد جوبه هذا المسعى بمعارضة شديدة لاعتبارات قانونية ظاهرياً وسياسية مصلحية بالأساس من جانب حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، وخاصة من جانب فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، حيث دافعت هذه الدول عن فكرة نزع أسلحة العراق - المزعومة - من خلال آلية المراقبة والتفتيش الدولى، وأعطاء الوقت الكافى لفرق التفتيش لإنجاز مهامها قبل اللجوء الى القوة ضد العراق، وهو ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ كحل وسط وكتوفيق بين دعاة الحرب - الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا - وبين دعاة السلام المشروط بامتنال العراق واستفاد سبل الحل السلمى من خلال آلية التفتيش (باقى أعضاء مجلس الأمن الآخرين) (٣٤)

- وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تجد فى تقارير هانز بليكس رئيس المفتشين الدوليين ومحمد البرادعى - المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما يفيد بأن العراق يقوم فعلاً باحياء واستئناف أنشطته التسليمية بل أنها أكدت على تعاونه وتقديم التسهيلات لفرق التفتيش لإنجاز مهامه (٣٥) بالرغم من ذلك قامت دون قرار أو تفويض صادر

من مجلس المن الدولي بشن الحرب على العراق منتهكة بذلك كل المواثيق الدولية، حيث تمثل هذه الحرب انتهاك لمبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية، ومبدأ حظر اللجوء الى القوة فى العلاقات الدولية، ومبدأ حظر التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها، وهى حرب عدوانية تستند إلى " مبدأ بوش " القائم على مبدأ الاستباق والضرية الوقائية -الحرب الوقائية- وهى نظرية حرب متعارضة مع قواعد الشرعية الدولية (٣٦)

- كان أحد أهم الأسباب المعلنة للحرب هو التخلص من الرئيس صدام حسين وأن الحرب ضرورة ولا يمكن تجنبها بسبب عدم وجود سياسة أخرى يمكنها تحقيق المطلوب بدون حرب.

- واستخدام القوة هو الطريق الوحيد الممكن للتعامل مع رجل مثل صدام ام حسين بعد أن فشل معه أسلوب الاحتواء، كما أن عمليات التفتيش لن تكون أبداً كافية لتحقيق ذلك. (٣٧) ولعل ذلك يمكن أن يضيف أبعاداً شخصية على الحرب، ويثير فى الذهن مقولة "إدوارد سعيد" أن حرب عاصفة الصحراء فى عام ١٩٩١ كانت حرباً بين جورج بوش وصدام حسين " فى الأعماق كانت الحرب صراعاً مشخصاً بين طاغية من العالم الثالث من النمط الذى تعاملت الولايات المتحدة معه لزمناً طويلاً (هيو سلاسى، سوموزا، سينغمان رى، شاه إيرا، بينوشيه، ماركوس، نوريجا) وشجعت حكمه وتمتعت طويلاً بنعم أفضاله وبين رئيس دولة تسربل برداء الإمبراطورية التى ورثها من بريطانيا وفرنسا، وكان عازماً على أن يبقى فى الشرق الأوسط لأسباب نفطه ولأسباب تتعلق بالامتيازات الجغرافية (الجغرافية - الاستخطاطية) والسياسة (٣٨)

- الى جانب هذين الدافعين السابق الاشارة اليهما أعلنت الولايات المتحدة أن أحد أهدافها من غزو العراق هو تغيير نظامه السياسى وأدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية وثقافية والتخلص من الطاغية صدام حسين.

ومما عزز من هذا الاتجاه وجود تيار أكاديمى يشتمل على أساتذة جامعيين وسياسيين يرون أن بناء نظام ديمقراطى فى العراق من شأنه أن يدعم احتمالات السلام فى المنطقة، ويقلل احتمالات نشوب حرب مع إسرائيل وخاصة فى ظل قيام اعتماد اقتصادى متبادل (٣٩).

ومن ثم فإن الولايات المتحدة لم تكن تهدف من وراء هذه الحرب مصلحة الشعب العراقى وشعوب المنطقة، قدر ما كانت تستهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة.

ويدعم ذلك ما كشفت عنه ال وئاتق من أن الرئيس الأمريكى " جورج دبيلو بوش " ورئيس الوزراء البريطانى " تونى بليز " قد اتخذا قرار غزو العراق فى يناير ٢٠٠٣ بغض النظر عما يمكن أن تسفر عنه الجهود الدولية لمنع نشوب الحرب(٤٠)

الى جانب هذه الدوافع المعلنة كان هناك دوافع غير معلنة فى الخطاب ا لسياسى الرسمى الأمريكى
والتي يتمثل أهمها فيما يلى :

- الأهمية الاستراتيجية للعراق ففى ظل ما يتمتع به من موقع جيو - ستراتيجى، ومخزون
نفطى هائل كان دافعاً للادارة الأمريكية لانهاء دوره عربياً واقيمياً لتأمين مصالحها
ومصالح اسرائيل الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة (٤١).

- احداث هزيمة معنوية ومادية لشعوب المنطقة العربية كافة . فلم تكن الحرب ما حققه
للعراق فحسب وانما كانت ضارة بصورة خطيرة للمنطقة العربية فى اكثر من جانب حتى ان
توماس فريدمان كتب فى احد مقالاته فى صحيفة نيويورك تايمز " ان السبب الحقيقى
للحرب الامريكية على العراق ناشئ من حاجة امريكا بعد احداث ١١ سبتمبر الى ارضاء
نزوع الى الانتقام بالضرب فى قلب العالم العربى والاسلامى . ولعل نزعة الانتقام فى
الشخصية القومية الامريكية هو ما لاحظة توكفيل منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى
كتب " من طبع الأمريكيين الانتقام، شأنهم فى ذلك كل الأمم التي تنزع الى الجد والتروى
فى التفكير، فهم لا ينسون ابداً أية اهانة لحقتهم(٤٢).

وقد ازدادت صورة الولايات المتحدة سوءاً فى العالم خاصة لدى الدول الاسلامية والدول الحليفة
لواشنطن بسبب حرب العراق، واستمرار الوجود الامريكى فيه : واعتباره يمثل خطراً اكبر على الشرق
الايوسط وقد أظهر استطلاع للرأى اجراه مركز "بيو الامريكى للابحاث للابحاث " ان اكثر الاراء سلبية
تجاه الولايات المتحدة بين الدول الاسلامية تتركز فى: مصر واندونيسيا والاردن وتركيا وباكستان.

كما كشف تقرير للكونجرس ان تكلفة الحرب على الارء اب فى العراق وافغانستان بلغت ٨٦٠
مليار دولار، كما أنه بالرغم من عدد القتلى فى صفوف الجيش الأمريكى والذي اقترب من ٥٠٠٠ قتيل،
فانه لم يتم نشر سوى ٦٠ صورة فقط (٤٣).

وبشكل عام يمكن القول ان استخدام الولايات المتحدة الامريكية للأداة العسكرية فى العراق
وتسترها وراء هدف بناء الديمقراطية، جعل الشعب العراقى يخرج من تحت وطأة حكم استبدادى انتهك
جميع حقوقه الأساسية وحرياته ليقع تحت سلطة احتلال اجنبى زاد من معاناته الانسانية..

ففى ظل الاختلال تدهور أمن المواطن العراقى واستبيحت حياته مجدداً، وقدرت دراسة علمية
عدد الوفيات المرتبطة بالغزو والعنف المصاحب للاحتلال بما يزيد عن (١٠٠ ألف قتيل)، وذلك فى
ظل حالة من الانفلات الأمنى غير المسبوق التي طالت المنظمات الدولية والجمعيات الانسانية
بالاضافة الى المدنيين العراقيين.

كما لم تتحج سلطات الاحتلال فى اعادة بعض الخدمات الى مستويا ت ما قبل الحرب ووفقاً
للمصادر الأمريكية فان ما أنفقته سلطات الاحتلال على اعادة اعمار العراق لم يتجاوز ١.٣ مليار

دولار من أصل ١٨.٤ مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونجرس الأمريكي لهذا الغرض، أى أقل من ٧% (٤٤)

وهكذا إذا كان سلوك السياسة الأمريكية أصبح ينطلق من مبدأ التدخل لإعادة بناء الدول المنهارة Collapsed States فان من مفارقات الموقف بالنسبة للعراق أن من يريد إعادة البناء Rebuilder هو الذى قام بعملية الهدم Destroyer

لقد أصبح الاهتمام الأول بالنسبة للعراقيين والمجتمع الدولي هو سد احتياجات المواطنين العراقيين واستكمال عمليات إعادة الإعمار (٤٥)

ب- آلية طرح المبادرات والوثائق:

أثارت المبادرات التى طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي جدلاً واسع النطاق حول اهدافها وفعاليتها . وقد استهدفت هذه المبادرات بشكل خاص دول الشرق الأوسط حيث يتم النظر إليها على اعتبار أنها مصدر تهديد للدول الغربية نظراً لأنها لا تزال بعيدة عن الأخذ بالنظام الديمقراطي واحترام حقوق الانسان مما يجعلها بيئة مناسبة لنمو حركات العنف والارهاب وفقاً لوجهة نظر الدول الغربية.

وفى هذا الاطار يمكن الإشارة بشكل خاص الى دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي .

- بالنسبة للولايات المتحدة:

تمثل مبادرات الشرق الأوسط التى طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٢ مصدراً رئيسياً للوقوف على أبعاد الرؤية الأمريكية لنشر الديمقراطية في الدول العربية، وإحداث تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي.

وقد تمثلت أهم ملامح خطاب الإصلاح الأمريكي الذي استهدف نشر الديمقراطية في الاسس التالية:

- التأكيد على أهمية تعزيز الديمقراطية وتوافر الحرية على اساس أن تساهل الغرب حيال انعدام الحرية في الشرق الأوسط على مدى ٦٠ عاماً، لم يحقق أمنه.

- إنهاء استثنائية الشرق الأوسط التى تقوم على فكرة أن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط، فهو ليس استثناء عن أي جزء آخر في العالم.

- الاعتراف بالتنوع والخصوصية، كما أنه ليس هناك مسار واحد يلائم الجميع والديمقراطية التى سيتم بناؤها في الشرق الأوسط يجب أن تعكس ثقافات وحضارات المنطقة.

- الديمقراطية الحقيقية لا يمكن فرضها من الخارج، كما أنها بحاجة الى وقت للتطور (٤٦)

هذه الرؤية تمثل الوعاء الذي صببت فيه مبادرات الإصلاح الأمريكية.

وقد تمثلت هذه المبادرات بشكل محدد في مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠ (٤٧).

ومبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠٠٤، وتم إدخال بعض التعديلات على مضمونها وعلى مسماها وصدرت باسم "مبادرة شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا" التي تبنتها مجموعة الثماني في ختام قمتها في سي إيلاند جور جيا الأمريكية، وتم إعلانها في ٩ يونيو ٢٠٠٤ (٤٨)

ويكاد يكون هناك توافق بين هذه المبادرات حول المحاور الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تمثل مداخل لعملية بناء الديمقراطية في المنطقة العربية وذلك على النحو التالي:

المحور السياسي : وينتضمن تطوير المؤسسات اللازمة لحكومة تمثيلية تخضع للمحاسبة، وتدعيم الممارسة الديمقراطية، والنظم الانتخابية والمجتمع المدني بما فيه الاحزاب السياسية ودعم حكم القانون واستقلال القضاء، كما ان اصلاح الدولة وال حكم الصالح والتحديث تمثل مكونات ضرورية لبناء الديمقراطية

المحور الاقتصادي : يقوم على تشجيع اقامة قطاع خاص قادر على خلق فرص عمل وتحرير التجارة بين بلدان المنطقة كأحد أولويات التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا.

المحور الثقافي (التعليم) : لا بد من تحسين جودة التعليم وتحسين القدرة على الخدمة التعليمية للشباب وخاصة البنات لأن وجود قوة عمل أفضل تعليمياً هي عامل أساسي للمشاركة الفعالة، ولا بد من تركيز الجهود على خفض الأمية وزيادة فرص التعليم.

المحور الاجتماعي (تمكين المرأة) : في هذا الإطار يتم التأكيد على إزالة في ظل العوائق القانونية والادارية والسياسية امام المشاركة الفعالة للمرأة، وخلق شبكة من الناشطات عبر المنطقة (٤٩).

ولقد وجهت لهذه المبادرات عدة انتقادات لعل أهمها :

- ان تبني هذه المبادرات يربط بين الدول العربية ومجموعة من الدول غير العربية مثل باكستان وافغانستان وإيران وتركيا واسرائيل (٥٠).
- ان مبادرات الشرق الأوسط لا تعكس رغبة صادقة من جانب الولايات المتحدة وحلفاءها لتحقيق تغيير سياسى فعلى مما يؤكد ذلك ضعف التمويل المخصص للبرامج المختلفة حيث بلغ خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٥ حوالى ٢٧٠ مليون دولار.
- انه مما يلقي بظلال كثيفة من الشك حول دور الولايات المتحدة فى بناء الديمقراطية فى المنطقة لا يتفق بالضرورة مع تحقيق المصالح الأمريكية (٥١).

بالنسبة للإتحاد الأوروبي :-

تبلورت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩١ بشكل واضح . وكانت تتجه بشكل أساسي إلى دول شرق أوروبا حيث كان يشترط لانضمامها إلى الإتحاد أن يتوفر فيها الش - روط الديمقراطية (٥٢) في عام ١٩٩٢ قام الإتحاد بإعادة تقييم علاقاته مع دول البحر المتوسط وتم إطلاق العديد من المبادرات أهمها:-

- مبادرة الشراكة مع دول البحر المتوسط ، التي اشترطت بتجميد ميزانية البروتوكول المالي الذي يقدم المساعدات لهذه الدول في حالة انتهاكات حقوق الإنسان .
- في عام ١٩٩٤ تم الإعلان عن مبادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث خصص لها من ميزانية البرلمان الأوروبي ١٣.٢ مليون يورو للشرق الأوسط .
- في عام ١٩٩٥ في إطار الشق السياسي من عملية برشلونة تم تأسيس المشاركة الأوروبية المتوسطة المعروفة باسم التحول نحو الديمقراطية . وعند توقيع الاتفاقات اضطرت هذه الدول إلى تبنى وثيقة حقوق الإنسان التي تلزمهم بإجراء إصلاحات في حقوق الإنسان وتهدد بتعليق التجارة والمساعدات إذا حدث ما يهده ذلك (٥٣) .
- دخل الإتحاد الأوروبي مرحلة جديدة مع اتفاقية لشبونة التي وضعت ميثاقاً أو دستوراً جديداً للإتحاد له رئيس يعبر عن إرادته السياسية ، ومجلس للإتحاد ومفوض للشئون الخارجية وبرلمان أوروبي ، مما استدعى أن تعيد أوروبا النظر في معظم نظمها وعلاقاتها واتفاقياتها بما يتفق مع التوسع الذي طرأ على عضوية الإتحاد (٢٧ دولة قابلة للزيادة) .
- في هذا الإطار ولدت فكرة الرئيس الفرنسي " نيقولا ساركوزي " الإتحاد من أجل المتوسط " ، حيث رأى ضرورة إعادة النظر في عملية برشلونة والتعاون الأوروبية المتوسطي ال ذي كان قد دخل مرحلة أفول بسبب فشل عملية السلام واستمرار القضية الفلسطينية دون حل ، وعدم تحقيق تقدم يذكر في حل مشاكل الهجرة والعمالة وتعميق الحوار السياسي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- وفكرة الإتحاد من أجل المتوسط تقوم ببساطة على تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط ، تعتبر استكمالاً لعملية برشلونة وتستبعد المشاكل السياسية مثل الصراع العربي الإسرائيلي مع التركيز على مشروعات مشتركة ذات أبعاد اقتصادية وتكنولوجية في هذا الإطار أثارت هذه الفكرة جدلاً واسعاً حول مدى مراعاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل استبعاد المشاكل السياسية وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي .

مما يعنى أن سياسات الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تستهدف في جزء منها تحقيق مصالح دوله ، كما أنها تتعارض في بعض الأحيان مع الإطار الفكري السياسي والثقافي الذي تتبناه دول المنطقة (٥٤)

في هذا الإطار يشار إلى الوثيقة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي بعنوان " الإستراتيجية المشتركة تجاه الإقليم المتوسط التي صدرت عن قمة الاتحاد الأوروبي في ١٦ يونيو ٢٠٠٠ .

وتنص الوثيقة فيما يتعلق بالجانب الثقافي على أن من مجالات عمل الاتحاد الأوروبي في المتوسط هو اتخاذ الإجراءات لبحث كل الشركاء المتوسطيين على إلغاء عقوبة الإعدام طبقاً للمبادئ الاسترشادية المطبقة في الاتحاد الأوروبي .
ويعد ذلك وفقاً لما يراه " د . محمد السيد سليم " حرباً ثقافية على الدول الإسلامية في المتوسط حيث يطلب الاتحاد الأوروبي تعديل نصوص قرآنية صريحة .
وقد أتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتطبيق ما جاء بالوثيقة ، وطلب من الدول الغربية إلغاء عقوبة الإعدام . كما سعت الدول الأوروبية لاستصدار توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٧ لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام ، وقد اعترضت على هذه التوصية كل الدول العربية ما عدا الجزائر ، وامتنعت جيبوتي والإمارات ولبنان والمغرب عن التصويت . كما اعترضت على التوصية دول أخرى مثل الولايات المتحدة والهند وروسيا واليابان ومن ثم فإن دول الاتحاد الأوروبي في سعيها لدعم حقوق الإنسان لا تحترم الاختلافات الثقافية بشأن عدد من القضايا موضع الخلاف مثل قضايا الزواج والطلاق والمرأة والمواثيق وإحكام القصاص (٥٥) .

(ج) تقديم المعونات ودعم المجتمع المدني

تعتبر مشروعات التمويل الدولية والغربية والتي تهدف لنشر الديمقراطية ودعم حقوق أحد الموضوعات المثيرة للجدل ، نظراً لأنها تختلف عن المساعدات التقليدية التي تقدم من خلال القنوات الحكومية وتستخدم في تقوية المؤسسات التنفيذية في هذا الإطار قامت منظمات دولية وعربية بتمويل المئات من المشروعات بغرض المساعدة في اختفاء الطابع الديمقراطي .

وعلى حين كانت برامج المساعدات في ظل الحرب الباردة تركز على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة أصبح الحكم الجيد يمثل قطاعاً جديداً يتم توجيه المعونات إليه بهدف دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشروعات المجتمع المدني .

- ولعل مراجعة شبكة المعلومات فيما يتعلق بالدول والهيئات المانحة للمعونات والأنشطة التي توجه لها هذه المعونات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يعكس مدى اتساع نطاق هذه المساعدات وتنوعها (٥٦) .
- في هذا الإطار يمكن الإشارة إلي ما يلي :
- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فان هناك تشكيل في خدمة هدف نشر الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ، حيث أنه ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ لم يخصص الكونجرس سوى ٤٠ مليون دولار سنوي لمبادرة الشراكة ، وهو البرنامج الأساسي لنشر الديمقراطية ، وعادة ما يتم الضغط لتحقيق هذا الهدف في الدول التي لا يوجد للولايات المتحدة معها مصالح اقتصادية أو سياسية (٥٧) .
 - تلعب وكالة التنمية الأمريكية USAid دوراً هاماً في تقديم المساعدات الموجهة لدعم منظمات المجتمع المدني من خلال برنامج (NGOS) وأن كان يعيب على هذا البرنامج ضرورة موافقة السلطات الرسمية في ال دولة على المنح المقدمة ، ويهدف البرنامج إلي دعم القانون وحقوق الإنسان .
 - نظراً لطموح الاتحاد الأوروبي في خلق نفوذ في منطقة البحر المتوسط ، فقد تزايدت برامجه الموجهة لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية ، وخاصة المبادرة الأوروبية متوسطة التي تم تدشينها في مؤتمر برشل ونة ١٩٩٥ ، وتضمنت مجموعة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، كما شملت عقد مؤتمرات سياسية منتظمة ، وبرامج الديمقراطية وقروضاً للتنمية الاقتصادية ، إلي جانب عقد السيمينارات الأكاديمية بالإضافة إلي عدد كبير من المشروعات في إطار ما يعرف MEDA Democracy لقد أتاحت الموارد المقدمة من كل من اللجنة الأوروبية وهيئة الـ (NED) ومؤسسة ويستمنستر وهيئة (CIDA) وهيئة (ICHRDD) والمؤسسات الحزبية الأوروبية ووزارات الخارجية فتحت الباب أمام الجماعات الدفاعية والبحثية للدخول في مجال أعمال الوساطة للديمقراطية وبعض النظر عن الدور الذي تؤديه برامج المعونة الموجهة لدعم الديمقراطية وخاصة في المنطقة العربية ، فان هذه الآلية تواجه عدة إشكاليات عند استخدامها يتمثل أهمها فيما يلي .
 - اتجاه الحكومات في كثير من البلدان العربية إلي فرض قيود على حركة تنظيمات المجتمع المدني ومراقبة مصادر التمويل الخاصة بها من الخارج (قضية مركز ابن خلدون) .
 - أحياناً يتم النظر إلي وسطاء الديمقراطية من الأجانب ، وشركائهم المحليين على اعتبار أنهم عملاء أجانب . وفي هذا يشار إلي أن الخبراء الأمريكيين الذي مولهم برنامج المعونة الأمريكي ة داخل البرلمان المصري أشاروا ضج ة احتجاج ضد النفوذ الأجنبي والتخاير .

- في هذا الإطار سعت الحكومات في عديد من الأنظمة العربية لإنشاء هياكل شبة حكومية (المجلس القومي لحقوق الإنسان - المجلس القومي للمرأة) وذلك للتنافس على التمويل الدولي مع مؤسسات المجتمع المدني (٥٨)
- خاصة أنه في ظل الدعم الخارجي لمنظمات حقوق الإنسان ن تصاعد دورها بشكل واضح مما قد ي ودي للتأثير على مكانة الدولة ، وفي هذا الإطار يشار إلي منظمات حقوق الإنسان في السودان التي أمطرت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية " لويس مورينو اوكامبو " بإعداد هائلة من التقارير والبيانات والشهادات حتى وجه رسميا اتهامات للرئيس السوداني عمر البشير بارتكاب جرائم آباهه ، وزع م أنه العقل المدبر وراء محو قبائل افريقية كاملة من إقليم دارفور في بلاده وسن حملات اغتيال واغتصاب وترحيل لمواطني الإقليم . وطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتقال الرئيس عمر حسن البشير ومصادره ممتلكاته وتجميد أرصدته بتهمة ارتكاب عشر جرائم حرب في دار فور .

خاتمة

- ما الذي أثمرت عنه جهود نشر الديمقراطية تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان ؟
- إن جوهر المشكلة أن الديمقراطية لا تصنع بقرار ، كم أنها ليست سلعة قابلة للتصدير . وفي هذا الإطار استعصت عديد من الدول على التحول نحو الديمقراطية سواء كانت دول شيوعية (الصين ، كوريا الشمالية ، كوبا) أو نظم ملكية تقليدية (دول الخليج) وكذلك بقية الدول العربية .
- إن كثير من الدول التي تحولت نحو الديمقراطية خلال الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي شهدت عملية تعددية شكلية ومازالت تعاني من هيمنة حزب واحد واستمرار تركيبة النظام القديم ولكن من خلال صناديق الاقتراع .
- أن قضية حقوق الإنسان لها أبعاد ثقافية واضحة ، ومن يصبح من الصعب تطبيق معايير واحده على كافة الدولة .
- أن تدفق الدعم والمعونات من النظم الغربية على منظمات حقوق الإنسان قد أدى إلي تصاعد دورها بشكل واضح أصبح يعكس نوعا من الاختراق لسيادة الدولة (السودان) .
- أن الدول التي لم تنزل مستعصية على التحول نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا بد أن تراعي احترام حقوق الإنسان الأساسية التي تقرها الأديان حتى تتأني بنفسها عن محاولات التدخل الخارجي .

المراجع

1. Andrea Kathryn Talenia, US Intervention in Iraq and the future of the normative order, Contemporary security policy, vol.25, No.2, August 2004 , P.P.312, 313
٢. محي الدين قاسم ، حقوق الإنسان العالمية : دراسة في الاتجاهات المعرفية المعاصرة ، النهضة ، عدد ٤ ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ٥
3. G.B Madison , The Political Economy of civil society and Human rights, (London: Routledge, 1998) P.14.
٤. أحمد الرشيدى ، حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، (القاهرة : مكتبة الشروق وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ٢٠٠٣) ، ص ص ١٣٥ - ١٥٣ .
٥. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٩٥) ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
٦. إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواق — ع ، (د.ن ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٢٧٧ - ٢٨٤ .
٧. مارسيل ميرل ، العلاقات الدولية المعاصرة : حساب ختامي ، (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٩) ، ص ص ١٣٨ - ١٤٢ .
٨. جلال أمين ، عولمة القهر ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٥) .
9. Adam Kuper and Jessica Kuper The Social Science Encyclopedia (London: Routledge, 1996) P.172.
10. Francis Furet , Democracy.Utopia and Revolution, Journal of Democracy, Vol.9, No.1 (1998) P.123.
11. Robert A.Dahl , on Democracy (New Haven: yale university Press, 1998)
١٢. السيد ياسين ، المشهد الفكري والثقافي العالمي ٢٠٠٠ في مجموعة مؤلفين ، الوطن العربي بين قرنين ، دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ص ١١٥ .
13. Giovanni Sartari, Democracy, in david L.sills(ed), International encyclopedia of social Sciences (M-W.: Macmillan company and Free Press, 1972)P.120

١٤. بطرس بطرس غالي ، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ، السياسة الدولية ، عدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ١٤٧،١٤٦
١٥. مارسيل ميرل ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ - ١٤٥
١٦. فرانسيس فوكاياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ص ٢٤٢ - ٢٤٦
١٧. هارولد لاسكي ، الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد ، ترجمة رشدي البراوي (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠) ص ص ٢٨-٤٠
١٨. الكسندر هاملتون ، جيميس ماديسون وجون جاي ، الأوراق الفيدرالية ، ترجمة عمران أبو حجلة (عمان : دار الفارس للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦) ص ص ٦٤٨-٦٥٢
١٩. حسن نافعة ، المتقف العربي والأمير الأمريكي : فؤاد عجمي نموذجاً ، المستقبل العربي ، عدد ٢٨٩ ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ٤٨
٢٠. رضا هلال، تفكيك أمريكا (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠١) ص ص ٥٨-٦٤
٢١. نعوم تشومسكي ، إعاقة الديمقراطية : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ص ٣٧٧.
22. Michael Sadaro et al, Comparative Politics (Singapore: Mc Graw Hill Book Co. 2002)PP.21-23
٢٣. حازم البيلالوي ، العلاقات الملتبسة بين أمريكا والشرق الأوسط ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٥/١١
٢٤. Marc F.Plattner, OP.cit., P.571
٢٥. إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ،
٢٦. راجع تحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكية في السيد ياسين ، الحرب الكونية الثالثة : عاصفة سبتمبر والسلام العالمي ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٣) ص ص ٣٨٣ - ٣٨٥
٢٧. مايكل هدسون ، مآزق إمبريالية : إدارة المناطق الجامحة في مجموعة مؤلفين العرب والعالم بعد أيلول / سبتمبر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص ١٢٨
٢٨. عن مصادر التهديد للولايات المتحدة الأمريكية في الوثائق الأمريكية أنظر : محمد كمال ، الولايات المتحدة والشرق الأوسط من مبادرة الشراكة إلي مبادرة الشرق الأوسط الكبيرة ، بحث غير منشور مقدم إلي مؤتمر " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي عقده مركز الدراسات والبحوث السياسية في ٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٢-٦

29. Steven W.Hook, “ Inconsistent U.S. Efforts to Promote Democracy Abroad “ in Perer J.Schraeder, Exporting Democracy , Rhetoric VS Reality, (Boulder , London: Lynne Rienner Pulbishops, 2002) PP.102-128

٣٠. السيد ياسين ، الحرب الكونية الثالثة : عاصفة سبتمبر والسلام العالمي (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٣)

٣١. إدوارد سعيد ، الإمبريالية والثقافة ، (بيروت ، دار الأدب ، ٢٠٠٢) ص ٣٥٧

32. Games David Meerneek , The Poltical Use of Military force in Us Foreign Policy (Hants, England, Ashtoge ,2004)

٣٣. محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ٢٠٠٤) ص ص

٣٤. محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية في مجموعة

مؤلفين، احتلال العراق ، الأهداف والنتائج (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،

٢٠٠٤) ص ص ١١-١٢

٣٥. حول جهود الوكالة الدولية للطاقة النووية في العراق أنظر:

Hans Blix, Disarming Iraq, (New York: Pantheon Books, 2004)

٣٦. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣) ص ص ٢٠-٥١

٣٧. إدوارد سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧

٣٨. حسن الحاج على أحمد ، تغيير الثقافة السياسية باستخدام السياسة : الولايات المتحدة

وتجربة العراق في مجموعة مؤلفين ، احتلال العراق : الأهداف - النتائج - المستقبل،

مرجع سابق ، ص ٩١.

٣٩. الأهرام ، ٢٠٠٦/٢/٤

٤٠. ضاري رشيد الياسين ، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق ، في مجموعة

مؤلفين ، احتلال العراق : الأهداف - النتائج - المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٥٤

٤١. منار محمد الرشواني ، الغزو الأ مريكي للعراق : الدوافع والأبعاد في مجموعة مؤلفين ،

احتلال العراق : الأهداف - النتائج - المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٥٤

42.Thomas Fridman, “ Because we could,” New York TIMES, 4/6/2003

نقلاً عن :

هانى فارس ، الآثار السياسية - الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق و في المنطقة

العربية ، في مجموعة مؤلفين ، العراق والمنطقة بعد الحرب : قضايا إعادة الأعمار

الاقتصادي والاجتماعي ، بحوث وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ص ١١٨ .

وانظر ايضاً :

(الكسيس دى توكفيل ، الديمقراطية فى أمريكا ، ترجمة أمين محسن قنديل القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٤) ص ٥٥٩ .

٤٣ . الأهرام ٢٠٠٦/٦/١٥ وكذلك ٢٠٠٨/٧/٢٧ .

٤٤ . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية الثالث القاهرة : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٥) ص ٧ .

٤٥ . Andra Kathryn talentia , OP. cit . , P.327

٤٦ . معتز سلامه ، الإصلاح السياسي : السياسة الأمريكية والاستجابات العربية ، كراسات إستراتيجية ، السنة الخامسة عشرة ، العدد ١٥٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢٥ .

٤٧ . باول يعلن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ .

[http:// usinfo.state.gov/aralic/1213poutl.hhtm](http://usinfo.state.gov/aralic/1213poutl.hhtm).

انظر :

٤٨ . نص وثيقة " شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الش رق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا " ، وحدة الاستماع والمتابعة - إسلام أون لاين / ١١-٦-٢٠٠٤ .

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/06/article05.shtml>.

٤٩ . زينب عبد العظيم ، الرؤي ة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير ، الأبعاد والدوافع وردود الأفعال ، فى مصطفى كامل السيد (محرر) ، الإصلاح السياسى فى الوطن العربى ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٦) ص ص ٦٢-٨٨ .

٥٠ . المرجع السابق ، ٩٨-١٠١ .

٥١ . محمد كمال ، مرجع سابق .

52. Larry Diamond and Marc F. Plattner, The Global Resurgence of Democracy , (Baltimor : The Jonhns Hopkins university Press, 1996) P.S

٥٣ . محمد مخادمة ، حقوق الإنسان والديمقراطية فى بعض المؤثرات الدولية ، فى حمدي عبد الرحمن ، التحول الديمقراطي فى العالم العربى خلال التسع ينيات ، (عمان : جامعة آل البيت ، ٢٠٠٠) ص ص ٢٤٦-٢٥٠ .

٥٤ . سلامه أحمد سلامه ، أى اتحاد وأى متوسط ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٧/٥ .

٥٥ . محمد السيد سليم ، لماذا يسعى الاتحاد الأوربي لفرض قيمه على الآخرين ، الأهرام ٢٠٠٨/٧/٥ .

Seila Carapico, “ Foreign Aid and Democratization projects in the Arab world” , The Middle East Journal , Vol. 50, No.3, Summer 2002 .

الأهرام ٢٠٠٧/٥/١٦ .٥٧

Seila Carapice, OP. cit. .٥٨

وحيد دارفور (الاختراق) ، الأهرام ٢٠٠٨/٧/٢٩ .٥٩